من تراب الطريق! (٦٣٠)

تعالوا إلى كلمة سواء لمصلحة من هذه المعركة *!!!

فى اعتقادى وقد درست الموضوع دراسة شاملة، أن ما يسمى إشكال جامعة النيل، فيه من الافتعال والإثارة أكثر مما فيه من الصدق والموضوعية، وأكثر ما فيه من الافتعال والمغالطة غير البريئة - ربطه بالدكتور زويل أو إقحامه فيه، وهى مغالطة يعرفها المغالطون ويجهل أمرها معظم المتلقين الذين يبقى فى ذمتهم أنه يتعين عليهم أن يدرسوا الأمر قبل تكوين الرأى، وقبل أن يسيئوا الظن أو يسايروا المغالطة فى رجم الأبرياء وإهالة التراب على مشروع قومى من أجل مصر !!!

ومن الأخطاء أو المغالطات الضخمة أن تجرى المقابلة بين جامعة النيل - وهى جامعة خاصة، وبين مشروع مصر القومى للنهضة العلمية (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا)، فهذه المدينة فضلاً عن كونها مشروعًا قوميًا لمصر لا لزويل، فإنها ليست جامعة فقط، وإنما مدينة علمية تضم أولًا جامعة للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتضم ثانيًا سبعة معاهد بحثية متميزة : (١) معهد للعلوم الطبية يضم مركز دراسات الشيخوخة

(*) المال ٢٠١٢/١٠/٧

والأمراض المصاحبة لها، (٢) معهد علوم النانو والمعلومات ويضم مركز إليكترونات وأجهزة النانو، (٣) معهد التصوير والمرئيات ويضم مركز التصوير والتصنيع الميكروسكوبى، (٤) معهد الطاقة والبيئة والفضاء، (٥) معهد علوم الاقتصاد والشئون الدولية، (٦) معهد التعليم الخيالى، (٧) معهد العلوم الأساسية ويضم مركز الفيزياء النظرية، أما الركن الثالث من هذه المدينة العلمية المتكاملة فهو هرم التكنولوجيا، وهو كيان للصناعات التكنولوجية ويمثل منطقة تلاق بين ما تفرزه أنشطة البحث والتطوير المستمدة من الجامعة والمعاهد البحثية، وبين السوق المحلى والعالمى للصناعات التكنولوجية المتطورة لصالح الناتج القومى المصرى فى هذا الباب.

ومن أكبر المغالطات غير البريئة التى لم يراجعها المتلقون، أن يُنْسب إلى زويل أو إلى مشروعه القومى، الانقضاض على جامعة النيل أو إقامة هذا المشروع القومى ـ وهو قومى ـ على أنقاضها . فالمشروع القومى ـ وهو قومى لا يمتلكه زويل ـ أسبق بسنوات من جامعة النيل، وتم وضع حجر الأساس له فى الثلاثمائة فدان التى اختيرت له فى ١/ ١/ ٢٠٠٠، بحضور رئيس الوزراء آنذاك ووزيرى التعليم العالى والإسكان والمجتمعات العمرانية، وكان ذلك فى إطار أمل وطنى فى إقامة صرح مصرى علمى قائم على الأركان الثلاثة التى أوجزتها، يعوض ما فاتنا فى ركب العلوم بعد أن تراجع التعليم والتعليم العالى تراجعًا مخيفًا، وقتها رحبت الدولة بهذا المشروع القومى، وأُعِدَّ مشروع قرار جمهورى سنة ٢٠٠٠ بمقومات تأسيس هذا المشروع القومى الذى لم يقرن به اسم زويل إلاّ لإتاحة الترويج العالمى، وأرسلت

رئاسة الجمهورية صورة هذا المشروع إلى الدكتور زويل رفق كتابها رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠٠١، طالبة فيها موافاتها بتصور كامل للمشروع، وجدول زمنى للتنفيذ، وموقف التمويل الآن، وأى معلومات ليمكن عرضها فى القرار على رئيس الجمهورية، وتبعته رئاسة الجمهورية بخطابها رقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١ إلى الدكتور زويل للنظر فى مقترح تعديل المادتين السادسة والسابعة من مشروع القرار الجمهورى .

ثم فجأة وبفعل الوشاة والمحرضين على تعويق النجاح، أعطت الدولة ظهرها للمشروع القومى وللدكتور زويل، بعد أن روج أصحاب الأغراض إلى أن نجوميته خطر على مشروع التوريث، وأنه يمكن أن يكون منافسًا تستعصى مغالبته . ومن حق الرجل علينا أن نُسجل له أنه لم يقم الدنيا ويقعدها على هذا الإعراض غير المبرر عن المشروع القومى الذى تدارسه مع الدولة بعزم وجدية، ولم يعقد المؤتمرات الصحفية أو يفتعل أزمات مع وطنه، وتصرف تصرف العلماء ولم يثر لغطًا أو أى مشكلات !

وفى أعقاب هذا العدول الرسمى عن هذا المشروع القومى - وهو قومى، برزت فكرة الدكتور أحمد نظيف إبان توليه حقيبة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فى إنشاء جامعة النيل، وهى جامعة خاصة وإن تزينت باسم نهرنا العظيم، تقوم ومن المفترض أن تقوم على إمكانياتها الخاصة وتمويلها الخاص من مؤسسيها، وتتقاضى من أجل ذلك مصروفات باهظة من الطلاب وأولياء الأمور، ولكنها تعطى رواتب باهظة وصلت إلى ما يعادل نحو مائة وخمسين ألف جنيه شهريًا لرئيس الجامعة قبل أن ينضب

المعين، وكان لا بد للمعين أن ينضب بعد أن توقف الإنفاق عليها من المال العام !

فلماذا توقف الإنفاق العام، ونضب من ثمّ المعين، ومن المسئول عن هذا المشهد الحزين الذى يدفع الطلاب ثمنه ؟!!

من المفارقة أن ذلك عالق برقبة من أنشأ هذه الجامعة وأعطاها بغير حق من المال العام، وظل يرعاها من أموال دافعى الضرائب، وفى رقبة من استغلوا هذه الوضعية فى إشعال المرتبات ثقة فى أن إمداد الدولة سيستمر ما دام صاحب فكرة الجامعة قد صار رئيسًا للوزراء، ودل بما قدمه لها على أن يده طائلة تستطيع أن تفعل ما تريد دون مراجعة، فقد أصدر الدكتور نظيف قراره رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ منح به لجامعة النيل ١٢٧ فدانًا من ألـ ٣٠٠ فدان التى سبق اختيارها للمشروع القومى/ زويل، ولعلمه أن هذه المنحة من أراضى الدولة لجامعة خاصة ـ لا تجوز، بل تمثل جنايتى تسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار به، فإن هذا القرار الهمايونى لم ينشر بالجريدة الرسمية أو بالوقائع المصرية تحاشيًا لعواقب افتضاح مضمونه . ومن الغريب اللافت أن العجلة والتخفى، قد أوقعا القرار فى خطأ ساذج، أنه مع ذكر أرقام قطع الأرض، لم يورد الجهة أو الناحية، وهو خطأ يبطل بل يعدم القرار، ولكن لم يتوقف أحد عند هذه السقطة الفاحشة، وجرى التنفيذ تبعًا للمقصود المعروف .. لأن الآمر هو رئيس الوزراء !

لم يكن صحيحًا ولا سليمًا، إشارة ديباجة هذا القرار الهمايونى إلى القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد تصرف الدولة بالمجان فى أراضيها وعقاراتها وأموالها، فذلك لا يعنى أن يتصرف عاملوها فى أراضى الدولة إلى الأفراد أو

الأشخاص الخاصة بغير حجة ولا منطق ولا سبب مشروع، ثم إن القرار وضع حدًّا أقصى للتصرف المشروع - إن كان مشروعًا - وأوجب أن يصدر القرار من رئيس الجمهورية إذا جاوزت قيمة المال المتبادل عنه ألف جنيه، وهو ما يستحيل أن يكون قيمة ١٢٧ فدانًا من أراضى الدولة التى قرر رئيس الوزراء أن يمنحها للجامعة الخاصة التى أنشأها وقيل إنه كان يعدها ليتبوأ سدتها بعد أن تنقضى ولايته فى رئاسة الوزارة والتى لا بد أن تكون لها نهاية !

على أن الدكتور نظيف لم يكتف بهذه المنحة الهائلة لجامعة خاصة من أراضى الدولة، فأمر بأن يمنحها من أموال الدولة ودافعى الضرائب ما وصل إلى ٤٥٠ مليون جنيه لإقامة مبنيين لها بتلك الأرض على حساب الدولة، فضلًا عن تبرعات شركات الاتصالات التى دفعت بإشارته وإشارة خلفه بوزارة الاتصالات الدكتور طارق كامل - للتبرع بها إلى هذه الجامعة الخاصة، مما ساهم فى اشتعال مبالغات رواتب العاملين، ما دامت على حساب الدولة وعلى حساب المصروفات الباهظة التى يتحملها الطلبة وأولياء الأمور !

تفجرت هذه الفضيحة، وكان أول من فجرها - بصحيفة الفجر - الصحفى الهمام الأستاذ عادل حمودة، وتابعته أقلام أخرى شريفة، فاتسع الخرق حتى وصل فى النهاية إلى نيابة الأموال العامة العليا، ولكنه ظل مكتومًا، لأن الأمر عالق برئيس الوزراء ووزير الاتصالات الموجودين بالحكم !

على أن دوام الحال من المحال، فقد قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وسقطت الوزارة، واشتعلت البلاغات الجديدة والنائمة، ورحل الرئيس السابق من الحكم فى ١١ فبراير، واشرأبت مخاطر المساءلة عن جنايتى تسهيل

الاستيلاء على المال العام والإضرار به، وهى لا تتوقف فقط عند من سهلوا الاستيلاء وأحدثوا الإضرار، وإنما تمتد أيضًا إلى من تلقوا واستولوا وشاركوا، فيما يسميه أهل القانون بالمساهمة الأصلية التى تعلق بالفاعل أو الفاعلين الأصليين، وبالمساهمة التبعية التى تعلق بكل من شارك بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة !

فى ١٧ فبراير ٢٠١١، اجتمع مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى الحاضنة لجامعة النيل - بمحضرها رقم (٢٦) - مرفق صورته - لمناقشة قرار رئيس الوزراء (الدكتور نظيف) رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ الصادر بمنحها حق الانتفاع على مساحة الأرض البالغة ١٢٧ فدانًا، والواقعة بمدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر، والتنازل بصورة نهائية عن حق الانتفاع، حيث قرار المجلس الذى جرى التواصل مع بعض أعضائه هاتفيًا، وتعذر التواصل مع المهندس فخرى عيد، وبحضور علاء الدين أحمد المدير التنفيذى للمؤسسة، حيث بوشرت الإجراءات، وتقرر : « الموافقة بصورة نهائية وغير مشروطة على التنازل عن حق الانتفاع الصادر بموجب قرار رئيس الوزراء (الدكتور نظيف) رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات » .

وفى ١٩ فبراير ٢٠١١، صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠١١، بالموافقة على قبول هذا التنازل النهائى الصادر من مجلس الأمناء سالف الذكر، عن حق الانتفاع الموافق عليه بقرار رئيس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ لمساحة ١٢٧.٠٣٢ فدان - بقطع الأراضى الفضاء أرقام ٦١ ، ٦٢ ،

٦٣ المخصصة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشيخ زايد بمحافظة ٦ أكتوبر .

ثم أرسل رئيس مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى ـ الحاضنة لجامعة النيل ، كتابه رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ ، إلى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، إلحاقًا لما تقدم ، متضمنًا التنازل عن كافة التجهيزات التى تمت بتمويل من المؤسسة (أى الدولة) بالمبانى المقامة على الأرض المذكورة ـ بمنطقة الشيخ زايد ـ لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتى تبلغ قيمتها حوالى ٤٠ مليون جنيه بالإضافة إلى ما قد يتبقى من التبرعات المخصصة لإنشاء جامعة النيل، وجارى حصرها .

وفى ١٤ مارس ٢٠١١ ، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور عصام شرف رقم ٣٥٦/ ٢٠١١، بالموافقة على قبول وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جميع تجهيزات المبانى الممولة من المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى (أى من الدولة) والبالغة قيمتها ٤٠ مليون جنيه بالإضافة إلى ما قد يتبقى من التبرعات المخصصة لإنشاء الجامعة الجارى حصرها.

والسؤال : أين الدكتور زويل من هذا كله ؟!

وما علاقته به ؟!

فقرار التنازل الأول والثانى ، صادر من مجلس أمناء المؤسسة الحاضنة لجامعة النيل ، وإلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وليس إلى الدكتور زويل أو المشروع القومى ، والموافقة صادرة بقرارين لرئيس الوزراء رقمى ٣٠٥ ، ٣٥٦ لسنة ٢٠١١ .

والسؤال الثانى الذى يكشف حجم المغالطة ؟

ماذا كانت تفعل جامعة النيل، وأين كانت تباشر نشاطها طوال عام ٢٠١١، وطوال عام ٢٠١٢ وحتى الآن، بل ومن قبلهما منذ أنشئت سنة ٢٠٠٦ ؟!!!

تكشف الإجابة على هذا السؤال عن مغالطة هائلة ومتعمدة، فالمبنيان بأرض الشيخ زايد، كانا لا يزالان فى مراحل التشطيب النهائى، ولم يكن قد تم استخدامهما تعليميًا بعد حين تم ردهما فى فبراير ٢٠١١ مع الأرض إلى الدولة المالكة للأرض والمبنيين، فأين كانت جامعة النيل تمارس نشاطها - ولا تزال - طوال هذه الفترة ومنذ إنشائها عام ٢٠٠٦ ؟!

الجواب الذى تتجاهله المغالطات غير البريئة، أنه منذ إنشاء تلك الجامعة فى منتصف عام ٢٠٠٦، وهى تباشر نشاطها الإدارى والعلمى والتعليمى - فى مبنى بالإيجار بالقرية الذكية، بعيد جدًا عن أرض الدولة الموعودة لها والتى سبق اختيارها للمشروع القومى / زويل بالشيخ زايد بمدينة ٦ أكتوبر !!!

فأين الدكتور زويل والمشروع القومى / زويل - من ذلك ؟!!!

فلم يظهر المشروع القومى / زويل فى الصورة ، إلا فى آخر أكتوبر ٢٠١١، بعد نيف وعشرة أشهر من رد الأرض والمبنيين إلى الدولة المالكة لهما، وبعد أن راجعت الدولة توابع إهمال هذا المشروع القومى لعشر سنوات لأغراض صغيرة ، طلبت إلى عالمها الدكتور زويل ابن مصر أن يجدد ما قطعته هذه الأغراض الصغيرة ، فاستجاب كشأن كل المصريين المخلصين لوطنهم ، وصدر قرار رئيس الوزراء رقم ٧٣٨/ ٢٠١١ بتعيين أول مجلس

أمناء برئاسته ـ لمشروع مصر القومى للنهضة العلمية (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا) ـ وبالمجلس أربعة من الحاصلين على جائزة نوبل (زادوا الآن إلى سبعة) ـ غير الدكتور زويل والدكتور مجدى يعقوب ، وأتبعته الدولة بالقرار ٧٣٩/ ٢٠١١ بالموافقة للمشروع القومى / زويل على استخدام الفيلا والقصر المخصصين لمجلس الوزراء والكائنين بشارع لاظوغلى، لاستخدامهما بحق الانتفاع لصالح صندوق تطوير التعليم كمقر لإدارة مشروع مصر القومى للنهضة العلمية (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا) . أما أرض المشروع ، فصدر بها قرار رئيس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠١١ فى ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ ، أى بعد ما يزيد على عشرة شهور من رد الأرض والمبنيين إلى الدولة المالكة لهما .

ولسنة تالية لهذا القرار، لم تشتكِ جامعة النيل أو تشكُ أنها تواجه أزمة !

والذى لم يتوقف عنده أحد، أن الجامعة ظلت تمارس نشاطها الإدارى والعلمى والتعليمى بالمبنى الذى تشغله منذ عام ٢٠٠٦ بالقرية الذكية، وظلت تشغله بعد ردها ـ فى فبراير ٢٠١١ ـ الأرض والمبنيين بالشيخ زايد إلى الدولة المالكة لهما . فطوال عام ٢٠١١ لم تتشكَ جامعة النيل ولم تدعِ بأنها تواجه أزمة، وطوال الشهور من يناير إلى آخر يوليو ٢٠١٢ ـ لم تتشكَ جامعة النيل ولم تدعِ أنها تواجه أزمة !

ثم بدأت فى أغسطس ٢٠١٢ الادعاءات والتشكيات، وحملة الهجوم الغريب اللافت على الدكتور زويل، وفى تجاهل لا يفوت لقومية المشروع، وكأنه ملكية خاصة للدكتور زويل، وتزامن هذا الهجوم الجائر من بعض القائمين على جامعة النيل، والتى لا تزال لليوم جامعة خاصة مسئولة عن

نفسها وعن تدبير تمويلها واحتياجاتها ـ تزامن معه تعيين الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق ـ رئيسًا لمجلس أمناء الجامعة التكنولوجية، ولست أعرف إذا كان سيادته من المؤسسين الممولين لهذا المشروع الخاص، ولكن ما أعرفه مع كامل الاحترام لشخصه ـ أن سيادته ليس من العاملين بمجال التكنولوجيا، بل هو من أساتذة المحاسبة المتميزين فيها، وله مكتب محاسبة ضخم يديره ويتولاه، الأمر الذى أثار ولا يزال يثير تساؤلًا : لماذا توليته رئاسة مجلس أمناء جامعة تكنولوجية فى هذا التوقيت بالذات ؟!!!

فجأة، وبلا مقدمات تقبلها وتستسيغها العقول، شُن يوم ٨/ ٨/ ٢٠١٢، هجوم عدوانى مؤسف على المشروع القومى / زويل، سجله المحضر ٢١٩٧ لسنة ٢٠١٢ إدارى الشيخ زايد، المقيد برقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٢ حيازة كلية، فقام عدد من الأفراد، استبان أنهم طلبة من جامعة النيل وفى وسطهم موظف بالجامعة، باقتحام بوابة المدينة العلمية، حيث ضربوا خيامًا داخل حرمها ورفعوا لافتات دونوا بها بعض الشعارات، مضمونها طلب استرداد أرض المدينة وإعادتها لجامعة النيل، ومنعوا العاملين بالمدينة العلمية من القيام بمهام وظائفهم، ولم يمكنوا أفراد أمن المدينة من غلق أبوابها !!

كان مؤسفًا ولا يزال أن يُدْفع الطلبة الذين استبان لاحقا أن فيهم واحدًا من جامعة ٦ أكتوبر وآخر من الأكاديمية البحرية بالإسكندرية ـ للقيام بهذا العمل الطائش، وبعد تحقيق قضائى باشرته النيابة العامة ـ أصدر المستشار المحامى العام الأول لنيابة جنوب الجيزة الكلية ـ أصدر قراره فى ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢، بتمكين الشاكى بصفته مدير عام مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا من الأرض والمبنيين الموضحين الحدود والمعالم بمحضر معاينة

الشرطة المؤرخ ٢٩/ ٨/ ٢٠١٢، ومنع تعرض المشكو فى حقهم (عدد / ١٥ من الطلبة وفيهم موظف الجامعة) ـ وكذا أى من العاملين والدارسين والقائمين على إدارة جامعة النيل والغير ـ له بصفته فى هذه الحيازة .

كما تضمن القرار نسخ صورة من الأوراق تخصص عن واقعتى إتلاف المزروعات ودخول عقار بالقوة، والمؤثمتين بالمواد ٣٦٧ / أولًا، وثالثًا، ٣٦٩، ٣٧٢ مكررًا من قانون العقوبات، ويتم التصرف فيها استقلالا .

وجدير بالذكر أن هذا القرار الصادر ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢، والمعلن رسميًا بالصيغة التنفيذية فى ٢/ ٩/ ٢٠١٢، وواجب التنفيذ بالقوة الجبرية، قد سكت الدكتور زويل الممثل للمشروع القومى / مدينة زويل ـ عن المطالبة بتنفيذه، عشرين يوما كاملة، بينما العمل بالمدينة العلمية والجامعة معطل، والعدوان مقرون بحملة إعلامية متجنية مؤسفة مليئة بالمغالطات والإساءات إلى حد إرسال إيميلات إلى العديد من الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية تفترى كذبًا على الدكتور زويل وتسىء إليه وتشهر به، ولكن الرجل تصرف برقىّ، وتذرع بالصبر، إلى أن بدا للسلطات أن الأمور باتت تهدد ما بقى ـ وهو قليل ـ من هيبة الدولة واحترام القانون، وتعطل المرافق العامة، فسعت السلطات ـ وهى المخاطبة بالأمر القضائى وصيغته التنفيذية ـ إلى تنفيذه، بعد عشرين يومًا من صدوره، وسبقت تنفيذه مفاوضات ونصائح طالت مع الطلبة لساعات دون جدوى، فقامت القوة المختصة بأداء واجبها بلا أى تجاوزات كما جرت المزاعم والادعاءات !!

فماذا فعل الدكتور زويل حتى يتعرض لحملة غريبة جائرة متجنية لا يرتضيها أى منصف يراعى الله وضميره ؟!!!

بسداد هذا الإيجار تكافلًا ورعاية لمهامها العلمية، وزدنا بناء على اقتراح السيد وزير العدل ـ بأن يمتد هذا السداد للإيجار نيابة عنها إلى ثلاث سنوات حتى تستطيع الجامعة ـ الخاصة ـ ترتيب أوضاعها، وأبدى الدكتور محمد غنيم، ووافقناه، الاستعداد أيضًا لسداد أى مصروفات تتقدم جامعة النيل بما يثبت أنها هى التى أنفقتها ـ لا الدولة ـ ضمن الأربعين مليونًا التى حررت عنها خطابها لوزير الاتصالات فى ٢١ فبراير ٢٠١١، وسبقت الإشارة إليه وإرفاق صورته .

مـــاذا بعـــــد ؟

بقى أن أقول لكم إن اللجنة الوزارية بعد تمحيصها للأمر، سجلت فى محضر جلستها الختامية الذى تضمن توصياتها، أنه قد تبين لها من معاينة المبانى أن جامعة النيل لم تستخدمها للدراسة نهائيا، وأن مدينة زويل (المشروع القومى) بدأت التجهيزات والتعديلات وإحضار العديد من الأجهزة من الخارج وتركيبها ، وزادت اللجنة رعاية لجامعة النيل بأن سمحت لها ـ برغم كونها جامعة خاصة ـ سمحت لها باستخدام مبانى ومعامل المدينة التعليمية (مبارك سابقًا) بمدينة ٦ أكتوبر .

فماذا كان رد جامعة النيل ؟!

الإمعان فى اصطناع الأزمات بلا منطق وبلا حجة تدركها العقول والأفهام ، ومضت فى هذا الإمعان إلى حد اعتداء أحد الطلاب على الأستاذ الدكتور يحيى إسماعيل وإصابته بكسر مضاعف فى اليد ، وإصابة جراحية اقتضت ثمانى غرز علاجية !

فمـــاذا بعـــــد ؟!

يؤسفنى أن أبناءنا الطلبة هم الذين يتحملون أوزار ما يدفع إليه الكبار، وأنه إلى جوار المتوقع فى شأن من أحدث بالدكتور يحيى إسماعيل هذه الإصابات الجسيمة التى تستوجب المساءلة الجنائية ، فإن النيابة العامة قد أحالت إلى محكمة الجنح موظف الجامعة الذى شارك فى الاعتداء على الحيازة وإتلاف المزروعات ودخول العقار بالقوة ، وسبعة عشر من الطلبة الذين دفعوا إلى هذا العمل الطائش !

لا أخفى أننى مشغول بكيفية التنازل عن الدعوى الجنائية دون إضرار بحقوق المشروع القومى / زويل ـ المدنية ، ولست أخفى أننى وأنا أبحث وأتدبر الوسائل لإجراء هذا التنازل ، لاحقنى الاعتداء البدنى المؤسف على الدكتور يحيى إسماعيل .

لقد أعلن الدكتور زويل ، وأعلنا معه ، أننا رغم كل شىء نتعاطف وسنظل نتعاطف مع الطلبة والطالبات؟

ولكننى أتساءل :

أين غاب العقل، وأين غابت الحكمة، وما هى المصلحة ؟

وأتساءل : لماذا هذا الافتعال الذى يبدو رعونة طائشة بلا منطق ؟!!!

ولماذا هذه الحملة الغريبة المتجنية على عالم هو أولا وأخيرًا ابن مصر ؟!

ولماذا فى هذا المنحى الضرير ـ نهدم دون أن ندرى مشروعًا قوميًا واعدًا ؟!

وأتساءل بمرارة : أين مصر والمصالح القومية فى هذه التصرفات الطائشة التى تؤدى إلى إهالة التراب على مشروع قومى لا يستهدف سوى خير مصر؟!!!

ثم أتساءل فى النهاية : هل آن للجميع أن يحتكموا إلى كلمة سواء ؟!!